The Economic Aspects and their Impact on Suq al-Shuyukh Protest in 1935

- Lecturer Dr. Abdulzahrah Shaheed Ajami
University of Thi Qar / Faculty of Archeology
E-mail: abdulzera@utq.edu.iq

- Lecturer Dr. Muslim A'wad Muhalhil
University of Thi Qar/ College of Education for Human Sciences
E-mail:muslim.a.muhlihil@utq.edu.iq

Abstract:

This study examines the nature and significance of the economic aspect, which was the most significant spark for the start of many revolutions and upheavals that people saw, particularly in recent history. Consequently, the study clarifies the logical impacts of the economic factors in a local rebellion that Iraq experienced in the 1930s in a southern city that is tiny in size but has significant effects on the country overall political and social situations. The revolutionary movement is strong and well-known since it upended the state at the time. This revolutionary movement also benefited from popular, clan, and ideological backing as seen by its reliance on the endorsement of the local religious establishment in Najaf. The study was based on two axes: the first looked at the state of the economy and how it affected the involvement of Iraqi tribes in the political unrest of the 1930s; the second focused on the effects of the state of the economy and the clans' use of violent conflict with the government. The research used a range of sources to gather its historical data, foremost among them being the unpublished records, which are the documents of the Iraqi royal court, as well as academic theses, studies, and research.

Key words: Suq al-Shuyukh Protest in 1935, revolutionary act, the economic aspect.

الجوانب الاقتصادية وأثرها في انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥

م.د.عبدالزهرة شهيد عجمي
جامعة ذي قار
كلية الآثار
E-mail: abdulzera@utq.edu.iq

م.د.مسلم عوض مهلهل
جامعة ذي قار
كلية التربية للعلوم الانسانية
E-mail:muslim.a.muhlihil@utq.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل طبيعة وأهمية العامل الاقتصادي الذي كان أبرز فتيل لإندلاع الكثير من الثورات والانتفاضات التي شهدتها الشعوب، لاسيما في التاريخ المعاصر، ويسعى البحث لمعرفة مديات تأثير العامل الاقتصادي في الحياة العامة السياسية والاجتماعية كونه المحرك الفعلي لكثير من النشاطات المجتمعية ، لاسيما سوق العمل .

لذا سلط البحث الضوء على منطقية مؤثرات الجوانب الاقتصادية في انتفاضة محلية شهدها العراق في ثلاثينيات القرن المنصرم في مدينة جنوبية صغيرة في حجمها لكنها كبيرة في تأثيراتها على مجمل الاوضاع السياسية والأجتماعية في العراق ، تلك هي مدينة سوق الشيوخ التي اندلعت فيها انتفاضة عام ١٩٣٥ ، وكانت هذه الحركة الثورية قوية ومؤثرة إذ أنها هزة كيان الدولة أنذاك ، يضاف الى ذلك تمتع هذه الحركة الثورية بدعم شعبي وعشائري ، فضلاً عن دعم عقائدي تمثل في استنادها لمباركة المؤسسة الدينية في النجف .

أرتكز البحث على محورين ، جاء الاول ليبحث التدهور الاقتصادي وأثره في دخول العشائر العراقية في الصراعات السياسية التي شهدها العراق في مرحلة الثلاثينيات من القرن العشرين ، واختص المحور الثاني بدراسة تداعيات التدهور الاقتصادي ولجوء العشائر لخيارات المواجهة المسلحة مع السلطة .

أستقى البحث معلوماته التاريخية من مجموعة متنوعة من المصادر تقف في طليعتها الوثائق غير المنشورة وهي وثائق البلاط الملكي العراقي ، فضلاً عن الرسائل الجامعية والدراسات والبحوث .

الكلمات المفتاحية : انتفاضة سوق الشيوخ ١٩٣٥، العمل الثوري ، الجانب الاقتصادي.

المقدمــة:

وصف العمل الثوري بأنه احد الاعمال البارزة التي تلجأ اليها الشعوب المضطهدة لنيل حقوقها المسلوبة ، وإن أختلفت أساليب الأعمال الثورية من الرفض الشعبي إلى العمل السياسي المنظم الى أستراتيجية المواجهة المسلحة .

وتعد مدينة سوق الشيوخ من اوائل المدن العراقية التي امتاز اهلها باعتماد أساليب العمل الثورية ضد جميع القوى التي سعت للسيطرة على العراق منذ الاحتلال العثماني وصولاً إلى الإحتلال البريطاني الذي كان لعشائر القضاء معه جولات مشهودة سجلتها الوثائق البريطانية ، وامتد النهج الثوري والوطني لأبناء سوق الشيوخ حتى الحكم الملكي الذي ابسط ما يقال عنه انه مارس اساليب طائفية في ادارة الدولة قصد منها اضطهاد الاغلبية الشيعية الساحقة في الوسط والجنوب ، ولعل ما يؤكد منطقية هذا الرأي إن جميع الثورات العشائرية كثرت وانطلقت من المنطقة الجنوبية والفرات الاوسط ، وتعددت في مراحل تاريخية متتالية ، في حين لم تشهد المناطق الغربية أية أعمال من هذا القبيل ، ولعل ذلك يأتي من إن الغالبية العظمى من أبنائها كانوا يمارسون أدوار قيادية وسياسية في ادارة الدولة العراقية مع اعتماد استراتيجية سلب الحقوق السياسية والاقتصادية فضلاً عن الدينية ، لذلك جاءت انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ لتؤكد حقيقة رفض أهالي هذا القضاء بأسلوب المواجهة الثورية لعملية سلب حقوقها من قبل حكومة مارست عملية تمييز طائفي واضح .

وعليه يأتي هذا البحث ليُسلط الضوء على جدلية العامل الاقتصادي وأهميته ودوره في تأجيج روح الثورة ضد الحكومة وأساليبها الأقتصادية والسياسية .

المحورالاول

التدهور الاقتصادي في العراق وأثره في دخول العشائر معترك الصراعات السياسية في مرحلة الثلاثينيات في القرن العشرين

مثل التنوع العشائري والقبلي في العراق خاصية ميزته عن الكثير من دول المنطقة ونظراً لصلات النسب وترابط وشائج الأصول بين تلك العشائر فإنه إعكس على الواقع السياسي بشكل يكاد يكون واضح، فما أن تقوم حركة عصيان لإحدى العشائر العراقية حتى تتناغم معها الكثير ممن ترتبط معها في الأصل.

فبعد اشتداد الصراع الحزبي بين زعماء العهد الملكي في العراق أمثال نوري السعيد وياسين الهاشمي للسيطرة على مقاليد الحكم ، لاسيما بعد وفاة الملك فيصل الأول في آواخر عام ١٩٣٣ ، سعى أولئك الساسة على تأليف احزاب قوية يمكن ان تساندهم في مساعيهم للوصول الى رئاسة الوزارة ، وكان من بين اعضاء هذه الاحزاب زعماء وشيوخ العشائر من اجل ضمان تأييد شعبي [١] .

وبدخول العشائر وزعمائها المعترك السياسي والصراع الحزبي ، ابتدأ العراق يشهد انبثاق مرحلة سياسية اتسمت بعدم استقرارها والتي كانت تتسم بطابع العصيان المبني على عملية رد الفعل Re. Action، ضد إجراءات الحكومة التي كانت على الدوام ترد بالعنف قبالة تلك الحركات [٢] .

وفي ضوء ذلك أخذت هذه التجاذبات تلقي بضلالها على الواقع العشائري والسياسي في معظم مناطق جنوب العراق ، ولا سيما في سوق الشيوخ الذي كان متأثراً إلى حدٍ كبير بالنشاطات السياسية في العقد الثالث من القرن العشرين ، إذ كان النشاط السياسي لرجال الدين يأخذ دوره بين الفئات المجتمعية ، ولا سيما في الأرياف فضلا عن بزوغ فئات متعلمة أخذت تؤثر ثقافياً وسياسياً في أوساط الطبقات الفلاحية ، وخصوصا تنبيههم (أي الفلاحين) بمدى الأجحاف الذي يقع عليهم بسبب المعاملة القاسية من قبل جباة الضرائب الذين ترسلهم الحكومة [٣] .

وعليه بدأت النشاطات السياسية تتفاعل في أرياف سوق الشيوخ ، ولا سيما نشاطات الجماعات الشيوعية بقيادة (يوسف سلمان يوسف[٤]) الملقب بـ (فهد) الذي تزعم في عام ١٩٣٣ النشاط من داخل عشائر الناصرية وتحديداً في سوق الشيوخ والذي أخذ يُقيم علاقات متطورة مع معظم شيوخ العشائر، فضلا عن جذبه معظم الفئات المجتمعية الفلاحية والعمالية وأخذ يعقد اللقاءات التي انصبت في البداية على الجانب التثقيفي ومن ثم اظهار مدى الظلم الذي تتعرض له هذه الطبقات الفقيرة جراء فرض ضرائب عالية عليهم من قبل الحكومة [٥] .

وبالتناغم مع ذلك استطاع فهد أن يؤثربأحد الشخصيات المهمة في سوق الشيوخ وهو (صاحب حمادي) الذي أخذ يتجول في ارياف (منطقة المجرة) [٦] . ويحاول افهام الفلاحين بأن جهودهم تذهب لجيوب المتنفذين فيما هم يقبعون بالتخلف والمرض والعوز [٧] .

ومن الجدير بالذكر أن الاوضاع السياسية التي شهدتها المنطقة الجنوبية من العراق في هذه تلك امتازت بقسوتها على الطبقة الفقيرة لان الدولة او المملكة الفتية في العراق ارادت ان تدخل الى عصبة الأمم بموجب المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ وعليه فرض على ابناء الجنوب تحمل اعباء النفقات التي فرضت على الحكومة العراقية [٨] .

وفي ذات السياق تجدر الإشارة إلى إن معظم الضرائب المفروضة على اهالي سوق الشيوخ والتي سعت الحكومة الى استحصالها هي ذاتها التي فرضتها السلطات البريطانية ؛ إذ فرضت الحكومة العراقية على عشائر المجرة عام ١٩٣٣ ، ما يساوي عشرة الاف روبية ، وعلى عشائر بني خيكان اكثر من ثمانية الاف روبية [٩] ، في حين كانت الضرائب التي استوفتها الحكومة البريطانية أثناء ادارتها لشؤون اللواء فقد استوفى الانكليز من عشائر المجرة عام ١٩٢٠ حوالي (٨١٤٨) روبية ومن عشائر بني خيكان ما مقداره (٦٤٧٤) روبية [١٠] .

فضلا عن ذلك إن الأعمال الادارية في سوق الشيوخ قد أهملت الكثير من المشاريع التي نفذتها السلطات البريطانية اثناء ادارتها المباشرة قبل الاستقلال ومن هذه المشاريع اهمال صيانة (نهر الدكسنية)[١١]، الذي كان يوفر مياه مستمرة لأراضي الفلاحين التي تقع غرب مدينة سوق الشيوخ اراضي (نجي العودة)، مما جعل النهر شبه مستنقع موبوء بالأمراض ؛ فضلاً عن ذلك إن أوضاع الفلاحين في منطقة كرمة بني سعيد قد ازاد (سوءاً بعد ان فتح الحفار ا[١٢]) ، والذي كان السبب الرئيس في جفاف البساتين القريبة لأن المياه كانت تجري بسرعة كبيرة نحو الاهوار ؛ فضلا عن تدهور أحوال الناس الاقتصادية بسبب جفاف معظم الانهر الفرعية وشحة المواد الغذائية [١٣] .

لقد كان لشحة المواد الغذائية والاساسية الدافع الأكثر لتذمر معظم سكان سوق الشيوخ وعشائرها من اجراءات الحكومة التي كان هما فرض الضرائب على الناس في المدينة وعشائرها ؛ كما كان للأزمة الاقتصادية العالمية التي انتابت العالم بعيد إنتهاء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ – ١٩١٨) الأثر الأكبر في انتهاج الحكومة العراقية الشدة في استيفاء الضرائب من المواطنين ؛ ولعل من ينظر لهذه السياسة يجدها تراكم لسياسات بريطانية سابقة و واقع مرئي لإجراءاتها الادارية ، إذ تشير تقادير بريطانية صادرة في ٣١ / كانون الاول / ١٩١٨ لموظف الواردات البريطانية في العراق أن على الحكومة البريطانية عدم اعطاء الحقوق لمن لايدفعا (اي الضرائب) واستيفاءها من دون تقديم ما يقابلها [١٤] .

وفي ضوء ذلك اقدمت الحكومة العراقية عام ١٩٣٢ على اتخاذ إجراءات مهمة وصفت بالقسرية مست حياة الطبقة الفلاحية بشكلمباشر من ابرز تلك الإجراءات اصدارها (قانون التسوية او اللزمة) (حقوق التصرف) والذي مثل ضربة لحياة معظم المستفيدين من الزراعة وقد اعطى هذا قانون حق التملك للمطالبين به لمن يثبت انه كان مستمرا على زراعة الأرض لمدة (١٥ سنة) ، لقد كان نتيجة تلك

الإجراءات تكوين ملكيات شخصية كبير جدا من الاراضي على حساب فلاحيها الذين لم يملكوا سندات حيازتها فضلا عن عدم مقدرتهم في دفع اثمانها للدولة ، وبذلك بدأت مرحلة صراع كبيرة بين العشائر حول الملكية الشماعية لمساحات كبيرة من الاراضي [١٥] .

ويبدو أن تلك الاجراءات والحالة الاقتصادية المتدهورة قد انعكست سلباً وبشكل كبير جدا على حياة معظم أفراد الطبقة الفلاحية وعدد من شيوخ العشائر التي تربطهم صلات القربى مع أبناء عشائرهم (اذ يشير الدكتور علي الوردي ان طبيعة النظام العشائري في جنوب العراق يختلف عن النظام الاقطاعي في دول آسيا وفي بعض دول المنطقة العربية كمصر ؛ وهو يسمي ذلك النظام بالتكافلي اي ان شيخ العشيرة يكون هو المسؤول عن حياة ومعيشة افراد عشيرته وهو المعيل بهم ويقضي لهم معظم مشاكلهم الحياتية)[١٦] . وقد أزداد التأثير السلبي للعوامل الاقتصادية وضوحا لا سيما مع شيوع طريقة المحاصصة في الانتاج الزراعي اي يتم دفع اموالا عينة للفلاح كحصة مقطوعة تتراوح ما بين (٣٠ % – ٥٠ %) من قيمة الانتاج ، ومع اتساع هذه الطريقة يكون عجز الفلاح كبير في توفير قيمة البذور ومستلزمات الزراعة للموسم التالي خصوصا انه قد استنفذ معظم موارده المالية التي حصل عليها اثناء ضمان محصوله للتجار مما يعني إن عليه أن يستدين أموالا لمتطلبات الزراعة من أولئك التجار الذين هم في غالبيتهم موظفو الحكومة الذين كان جُلهم يعمل ضمن دوائر الشعب الزراعية وبالتالي يصبح الفلاح مدينا بفوائد كبيرة ترهق كاهله مما يعني انه دخل بالفعل مرحلة من الفقر والبؤس انعكست بشكل كبير على حياة افراد اسرته اذ عجز عن ارسال أبناءه الى المدارس للتعلم[١٧].

يضاف الى ذلك أن قلة المواد الغذائية عنده قد شكلت أحد أبرز الأسباب لتدهور حالته الصحية اذ وصف الطبيب البريطاني البروفيسور كريتشلي Crichly بأن حالة الفلاح بهذه المرحلة هي (اشبه بعينة مرضية على قيد الحياة وان معدل عمره يتراوح بين ٢٩ – ٣٥) [١٨] .

وبالرغم من كل ما أصاب الواقع الريفي في المنتفك وسوق الشيوخ من هوان وتردي في المجال الاقتصادي ومع غياب واضح لدور الدولة في ايجاد الحلول الناجعة ، جاءت اجراءاتها المتلاحقة لتضاعف من تدهور حالة الفلاح الاقتصادية والمعيشة وذلك بإقرار الحكومة عام ١٩٣١ قانون للتجنيد الإلزامي للذكور البالغين عمر التاسعة عشر عاما لمدة تقترب من الثمان سنوات ما بين خدمة العلم وخدمة الاحتياط ، وقد اقر هذا القرار بقانون صدر في كانون الثاني عام ١٩٣٤ بعد دخول العراق عضوية عصبة الامم وقد شكل العمود الاساس لهذا الجيش من الطبقات الفلاحية لجنوب العراق [١٩] .

وقد مارست الدولة القسوة المتناهية لفرض التجنيد ، مما انعكس على الحياة الاقتصادية للواقع الزراعي إذ بقيت معظم المساحات الزراعية العائدة للفلاحين من دون ايدي عاملة مما أضاف عاملا مهما لأزدياد حالة التذمر ضد الدولة وسياستها القمعية .

ولأجل احكام قبضة الدولة على المناطق العشائرية ، ولا سيما في المنطقة الجنوبية وسوق ابناء العشائر للتجنيد كانت الحكومة العراقية قد اصدرت في عام ١٩٣٣ قانون سمي (قانون حقوق وواجبات الزراع) ، والذي بمقتضاه ربط الفلاح بالأرض ربطا وثيقا وقانونيا فلا يحق له مغادرتها من دون إذن ملاك الأرض الذين هم في غالبيتهم مقربون من مسؤولي الدولة ، وقد يسمح له بالمغادرة مقابل دفع ما بذمته من أموال كديون متراكمة عليه (للملاك الغائبين) [٢٠] ، وفي الواقع المرئي ان هذا القانون قصد منه تحويل الفلاحين إلى عبيد[٢١].

وتطابقا مع ما تقدم من أسباب اقتصادية أدت بجملها إلى شيوع حالة من الرفض لسياسات الحكومات المتعاقبة ، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية للمدة من (١٩٢٩ – ١٩٣٣) ، لتزيد الامور سوءا ، لاسيما المعاشية والاقتصادية لمعظم الفئات المجتمعية في لواء المنتفك خصوصا المناطق الريفية، لا سيما بعد أن سحب كثير من التجار أموالهم من الأسواق وأدى ذلك إلى أرتفاع أثمان المواد الاساسية وخصوصا الغذائية والتي انعكست على حياة الفلاحين الذين اخذو يبيعون أراضيهم بأثمان بخسة حتى يتمكنوا من مواجهة تداعيات القحط والازمة الاقتصادية وقد استغل معظم التجار هذه الحالة وراحوا يبتاعون أراضي كبيرة بأثمان زهيدة [٢٢] .

ويبدو إن تللك الاجراءات قد تركت آثاراً وخيمة على مجمل البناء المجتمعي في الريف إذ بدأت اعداد كبيرة من صغار الفلاحين الذين كانوا يمتلكون اراضٍ زراعية صغيرة الى الهجرة إلى المدن مثل مدينة سوق الشيوخ والناصرية ، لا سيما بعد أن انقطعت صلة الربط بالريف بعد بيعهم لأراضيهم .

ومع استمرار تداعيات الازمة الاقتصادية على الحياة المعاشية للفلاحين ومع استمرار الأهمال الحكومي لمعظم المشاريع الزراعية والأروائية في منطقة المنتفك ، بدأت موجات كبيرة من هجرة الفلاحين إلى مناطق اخرى بحثاً عن فرص للعمل ، اذ شهدت هذه المرحلة توالي هجرات عشائر منطقة الغراف باتجاه مناطق المجرة في سوق الشيوخ ، بسبب تدهور الحالة الاقتصادية واهمال تنفيذ مشروع الغراف الذي كان يوفر لمعظم سكان المنطقة كل ما يحتاجونه من الغذاء ، وكان ابرز من دعا لإنجاز هذا المشروع النائب السيد عبد المهدي المنتفكي [٢٣] ، الذي كان يؤكد دوما إن (الشبعان لا يدري بحال الجوعان)[٢٤].

ومما يجدر ذكره أن عشائر المجرة لاسيما عشائر حجام وعشائر آل حسن قد استقبلت هذه الهجرات العشائرية بكرم ومشاركة بكل ما تملك من اراضٍ وغلال حتى استطاعت تلك العشائر ان تقوي وشائج الاخوة بينها وبين عشائر الغراف المتوجه نحو سوق الشيوخ [٢٥] .

هذا الموقف المتضامن والمسؤول الذي اتخذته عشائر المجرة تجاه اخوانهم من عشائر الغراف اثناء محنتهم ؛ قابله موقف اللامبالاة من قبل الحكومة العراقية في هذه المرحلة التي اتسمت سياستها بميزة

طائفية مقيتة تجاه أهالي الجنوب ذات السواد الشيعي الاعظم ، ولعل ذلك ما توضح جليا من اجراءات الوزارة تجاه (مشروع الغراف)[٢٦] إذ سعت أطراف مسؤولة بالدولة تنتهج ممارسات التهميش والاجحاف بحق أهالي الغراف فبرغم حيوية المشروع وضروراته الاستراتيجية الملحة اقدمت رئاسة الوزراء في ٢١ نيسان عام ١٩٣٤ وبالاتفاق مع المجلس النيابي الذي تسيطر عليه الشخصيات السياسية ذات نهج وبعد (طائفي ومناطقي) [٢٧]،ش وبشكل واضح على تأجيل العمل بمشروع الغراف واصدار أوامر على درجة كبيرة من السرعة بضرورة تنفيذ مشروع سد الحبانية لخزن المياه ، وهذا الأمر كان قد واجه انتقادات شديدة من اوساط الرأي العام و الصحافة الوطنية [٢٨].

وعليه يمكن القول إن هذه الخطوة من الحكومة قد اججت حالة الرفض لسياسات لم تراعِ حالة البؤس التي يحياها المواطن في المنتفك ، واقنعت رؤساء العشائر وأصحاب الرأي فيها إن الحقوق لا يمكن أن تنال إلا بالمواجهة المسلحة مع زعماء كان همهم الأول الابقاء على هذه المنطقة فقيرة معدمة ؛ لان معظم ساسة العراق كانوا بحكم المنطق ينحدرون من اقلية سكانية ، فيما يمثل سكان المنتفك والجنوب الاكثرية النسبية المضطهدة ؛ ولعل تحليلنا استند على واقع مرئي واضح ،لا سيما بعد ركون الحكومة إلى جانب القوة المفرطة ضد العشائر المنتفضة وزعمائها ، فضلا عن حنثت وزارة الداخلية بزعامة رشيد عالي الكيلاني بتعهداتها بعدم التعرض للعشائر شريطة أن يضعوا السلاح جانبا ، فما أن وافقت عشائر سوق الشيوخ المنتفضة ، حتى بدأت الوزارة بعملية حرق البساتين وهدم المنازل ونفي معظم زعماء الحركة الاحتجاجية [٢٩] .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن لمن يلقي بنظرة تحليلية لأسباب ودوافع انتفاضة سوق الشيوخ لعام ١٩٣٥ يجد العامل الاقتصادي حاضراً وبقوة ، لاسيما مع شيوع حالة الفقر المدقع في منطقة تمتاز بمميزات اقتصادية كبيرة ومتوافرة، لاسيما الزراعة منها غير أن السياسات المجحفة المتلاحقة قد أثرت بشكلٍ كبير في التعجيل بالعمل الثوري الرافض خصوصا اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان معظم شيوخ عشائر المنطقة لا يمكن ان يتهاونوا بمصالح رعاياهم وابناء عشائرهم فضلا عن العلاقات الحميمة التي تربط اولئك الشيوخ فيما بينهم مع بروز تيارات سياسية تنادي بضرورة اقامة العدالة وانصاف ابناء المنطقة اقتصاديا وسياسيا ، ومن بين اقوى تلك التيارات يقف التيار الشيوعي في الطليعة ، لاسيما أن تنظيماته كانت قد بدأت بعملها السياسي السري في اوائل عام ١٩٣٣ ، طبقا للوثائق العراقية غير المنشورة [٣٠] .

المحور الثاني

التداعيات الاقتصادية ولجوء العشائر للمواجهة المسلحة

مع السلطة في سوق الشيوخ عام ١٩٣٥

بعدما دب اليأس في نفوس معظم أبناء سوق الشيوخ ولاسيما عشائر حجام وآل حسن وزعمائهم من قيام الحكومة بمعالجة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وبعدما أخذ التدهور الاقتصادي مأخذه ، مع شيوع حالة شديدة من الجوع والفقر بين معظم عشائر سوق الشيوخ على خلفية الازمة الاقتصادية العالمية ، تللك الازمة التي باتت تعرف محليا بـ (سنة لوعة) [٣١] ، وما واكبها من اجراءات إدارية قصد منها تحصيل حصة اللواء من الضرائب ، وعليه شهدت مدينة سوق الشيوخ في بادئ هذه المرحلة اضرابا كبيرا ضد رسوم البلديات والضرائب فتم اغلاق المتاجر والحوانيت مما جعل الحكومة المحلية في الناصرية تدرك خطورة الموقف فأمر متصرف اللواء خيري الهنداوي بإيقاف أعمال الجباية مؤقتاً لحين انهاء الاضراب[٣٢].

وفي خضم تلك التجليات والتجاذبات قررت زعامات عشائر المجرة وبني خيكان اعتماد العمل السياسي المستند على روح الثورة ضد الاوضاع خصوصاً بعد أن نضجت لديهم تلك الرؤى الثورية ، بحسب اتفاق سياسي بينهم وبين عشائر الفرات الاوسط [٣٣] .

وقد تعززت تلك الروح الرافضة لظلم الحكومة وتأطرت بأطر روحية وعقائدية خصوصا بعدما وقعوا على ميثاق عمل مع شيوخ عشائر الفرات الاوسط رعته وباركته المؤسسة الدينية المتمثلة بمرجعية الشيخ (محمد حسين ال كاشف الغطاء) [٣٤] ، إذ اجتمع جمعٌ كبير من زعماء القبائل والعشائر عند الشيخ كاشف الغطاء وتعهدوا بضرورة أن تلبي الحكومة (متطلبات الميثاق[٣٥])، كما تحالفوا بمرقد الامام العباس بن علي (عليهما السلام) بالقيام بالثورة من دون تخاذل [٣٦] .

وبعد عودة رؤساء عشائرسوق الشيوخ من اجتماع النجف تم الأتفاق على عقد اجتماعات فيما بينهم لتدارس الأمور ، وكان ابرز تلك الاجتماعات عقد في مضيف الشيخ مكَطوف آل حسين شيخ عشيرة آلبو خليفة وذلك بتاريخ٢١ نيسان ١٩٣٥ وخرج ذلك الاجتماع بقرارات عدة تمهيداً لإعلان الانتفاضة وكانت أبرز مقرراته الاكثار من شراء الاسلحة ، ومقاطعة الحكومة اقتصاديا من رفض ارسال ال محاصيل الزراعية الى الاسواق خارج سوق الشيوخ، والامتناع عن دفع الضرائب للحكومة ، والاستمرار في الغارات الليلة على مراكز الحكومة في الفضاء والنواحي وتبادل اطلاق مع قواتها من أجل استنزاف كميات من العتادوالاسلحة التي بحوزتهم لتسهيل مهمة اقتحام المراكز والسيطرة عليها[٣٧].

وفي ضوء ذلك ، بدأت الانتفاضة التي أعلنتها عشائر المجرة وبني خيكان في التاسع من ايار عام ١٩٣٥ ، إذ سيطرة عشائر بني خيكان على مديرية ناحية العكيكة ، أما عشائر المجرة فقد قامت افرادها

من عشائر حجام وآل حسن بمحاصرة مركز القضاء والسيطرة عليه بالكامل؛ كما اقدمت على اغراق طريق السيارات الرابط بين الناصرية وسوق الشيوخ لعرقلة تقديم اي دعم للقوات الحكومية في القضاء [٣٨] .

وشرعت العشائر باطلاق النار على المواقع الحكومية وعلى القوات المكلفة بحماية القضاء، واستنجدت حامية المدينة بمركز اللواء في الناصرية إلا ان سلطة اللواء لم تستطع ارسال قوات الدعم بسبب سيطرة العشائر على الطرق النهرية والبرية كافة ،لذا لجات سلطة اللواء لارسال ثلاث طائرات القت بقنابلهاعلى تجمعات رجال العشائر ومع ذلك لم تاثر تلك الطائرات على الجموع المنتفضة بسبب انتشارها بين بساتين النخيل الكثيفة المحيطة بالقضاء وعليه انهت االعشائر مقاومة حامية القضاء وتمت السيطرةالكاملة على المدينة وجميع اطرافها ونواحيها بتاريخ ١٤ مايس(١٩٣٥ [٣٩])

ونظرا لانهيار الجانب الاقتصادي وازدياد حالة الفقر قام عدد من الفلاحين المهاجرين للقضاء وبسبب عوزهم المادي وفقرهم المدقع قام هؤلاء بنهب محتويات المباني الحكومية في القضاء وسرقة اثاث سراي الحكومة الذي يعتبرانذاك من افخم سرايات الحكومة في المنطقة.[٤٠]

ومن جانب آخر شعرت الحكومة ان طبيعة المنطقة الاجتماعية والجغرافية يخدم العشابر الثائرة لذلك طلبت من إدارة ميناء البصرة بارسال سفن حربية لمساعدة القوات الحكومية في سوق الشيوخ وفعلاً ارسلت إدارة الميناء سفينتين حربيتين هما(السفينة قادري والسفينة إحسان)مع زورق حربي سريع هو الزورق (تيلدا)،وصلت تلك القطع العسكرية الى سوق الشيوخ وناحية كرمة بني سعيد بتاريخ 27 آيار 1935 وبدات بعمليات المسح للانهار ، كما وصلت قوات برية كبيرة يرافقها عدد من الطائرات الحربية وهنا بدأت المعادلة تتغير وتسير السلطة الحاكمة التي قررت انهاء الانتفاضة باي شكل و مهما كانت النتائج .[٤١])

لقد كانت انتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥ من اكبر واخطر الانتفاضات المسلحة التي واجهة الحكومة انذاك لان منطقةكانت مكتظة بالسكان فضلاً عن ذلك كانت الطرق المؤدية للمنطقة لاسيما مع موسم فيضان نهر الفرات الذي صادف اندلاع الانتفاضة ([٤٢])

وبالرغم من كل انواع الشجاعة التي ابداها رجال العشائر الا ان قوة الدولة كانت كبيرة وقسوتها كانت متناهية للقضاء على هذه الانتفاضة الشعبية سيما بعد استخدام الطائرات الحربية المقاتلة في ضرب العشائر الثائرة واستخدام السيارات المصفحة في تفريق الثوار والتنكيل بهم [٤٣] .

ونظرا لشعور زعماء العشائر بمسؤوليتهم الانسانية بضرورة المحافظة على ابناء عشائرهم من العمليات الانتقامية التي خططت لها الحكومة ولاسيما وزير الداخلية (رشيد عالي الكيلاني) [٤٤] الذي كان يشرف بنفسه على العمليات العسكرية ؛ لذلك قررت عشائر حجام وال حسن القاء السلاح واعلان التزامها بالمحافظة على الهدوء السياسي لمدينة سوق الشيوخ طبقا لتعهدات حكومية بعدم المساس بحياة

ابناء العشائر الثائرة ؛ غير ان الحكومة لم تف بتعهداتها وقررت تقديم مجموعة كبيرة للمحاكمة قدرت بنحو (١١٩) رجل حكم على (٦٣) منهم بالإعدام ونفذ بـ (٩) منهم فقط [٤٥] .

فضلاً عن ذلك اصدرت وزارة الداخلية امراً يقضي بفرض غرامات نقدية كبيرة على العشائر المنتفضة ، كما فرضت على زعماء تلك العشائر ان تسلم للحكومة عدد كبير من البنادق ، وقررت الحكومة إيضاً اتخاذ منازل شيوخ العشائر الثائرة مراكزاً للشرطة وتأسيس مخافر مؤقته فيها [٤٦] .

وبالرغم من كل ما رافق تلك الانتفاضة إلا أنها مثلت علامة بارزة في تاريخ هذه المنطقة كونها جسدت روح الرفض للحكومات الطائفية المستبدة وأوضحت مدى عمق الروح الوثابة لأبناء سوق الشيوخ وتفانيها لنيل حقوقها المسلوبة ، ولهذا كانت الانتفاضة قوية ومطالبها كبيرة بحيث كانت تداعياتها تمثل تهديدا لبناء الدولة العراقية [٤٧] ، بحسب رأي المؤرخ عبد الرزاق الحسني .

الخاتمة

يوصف العامل الاقتصادي بأنه أحد أبرز مقومات الدولة الحديثة التي تسعى لبناء مؤسسات اقتصادية تجعل السيطرة عليها بمثابة تعبير واقعي لسيادتها على اقاليمها وشعبها ، لذلك تربط معظم النظريات التي تبحث في مفاهيم الدولة وانظمة الحكم ما بين السياسة كأساليب ادارية وما بين الاقتصاد كونه يمثل المحرك الحقيقي لفعاليات اجتماعية مهمة ، فضلا عن ارتباط هذا العامل بالحياة المعاشية للشعوب وحركاتها اليومية ، لذا فالجانب الاقتصادي يمثل بحق حجر الزاوية والدافع الاعظم اهمية للعديد من الثورات السياسية ، وهذا ما يؤكده معظم المفكرين والفلاسفة وعلى رأسهم (كارل ماركس) الذي ربط معظم حركات المجتمعات بالجانب الاقتصادي كونه الموجه لها (بحسب رأيه) .

وعليه فمعظم الثورات كان للعوامل الاقتصادية حضورها الواضح ضمن مسبباتها الاكثر حيوية ، ولم تشتط انتفاضة عام ١٩٣٥ في سوق الشيوخ عن هذا الاجماع إذ مثلت الازمة الاقتصادية التي عاشتها الفئات المجتمعية الفقيرة في القضاء الفتيل الاكثر توهجا في اندلاعها ، لاسيما بعد تفشي الفقر وانتشار البطالة التي وصل الى حد تعرض معها ابناء المدينة وقراها للجوع والحرمان ، في حين كانت إجراءات الحكومة العراقية غير مبالية بحقيقة الازمة واعتمدت اسلوب الاهمال في ادارة المشاريع ذات المساس بحياة الناس كمشروع الغراف ؛ وتحويل جل اهتمامها نحو مشاريع تخدم توجهات الحكومة التي تمارس اسلوب التمايز بين رعاياها ، وهذا ما أكده اصرارها على انجاز مشروع الحبانية الذي لم يكن في الاصل ذات جدوى اقتصادية حيوية يعتد بها ، إذ خطط ليكون منتجع سياحي للطبقة السياسية الحاكمة في تلك المرحلة ، في حين كان ابناء الغراف يعانون من الفقر المدقع مما اضطرهم للهجرة نحو سوق الشيوخ ؛ هذه العوامل الاقتصادية مثلت الدافع الأقوى لاندلاع الانتفاضة مع عدم التقليل من قوة واهمية الدافع السياسي والاجتماعي ، لذلك يمكن القول أن هذه الانتفاضة مثلت بحق علامة مضيئة في تاريخ مدينة سوق الشيوخ كونها رسمت رمزيه ايحائية في غاية الاهمية تمثلت بعمق الترابط العشائري وقوته في القضاء.

المصادر والهوامش:

(١) هادي حسن عليوي ، الاحزاب السياسية في العراق ، السرية والعلنية ، منشورات رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٦٦-٧٠ .

(٢) مسلم عوض مهلهل ال داود ، الواقع الصحي في لواء المنتفك (١٩٢١ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة ذي قار ، ٢٠١١ ، ص ١٨ .

(3) The Assistant Political officer , Basra , Thro , Brigade Major , 12 th Brigade , Nasiriyah , November 15 , 1930 .

(٤) يوسف سلمان يوسف كما يعرف غالباً باسمه الحركي (فهد) هو أحد ابرز النشطاء السياسيين في العراق ، كما يعتبر من المؤسسين للحزب الشيوعي في العراق ، ولد في قرية برطله في محافظة نينوى ١٩٠١ لعائلة مسيحية سريانيه وعند بلوغه السابعة من العمر انتقلت عائلته الى العمل في البصرة وادخل الى المدرسة الابتدائية للسريان وبعد التخرج منها داخل مدرسة الرجاء العالي الأمريكية، وبعد سنتين اضطر الى ترك الدراسة بسبب الأوضاع الاقتصادية لعائلته ، وفي عالم ١٩١٦ اضطر للعمل في معمل صغير للثلج في الناصرية ،عاد الى البصرة ليعمل كاتباً في إدارة توزيع الكهرباء في الميناء ثم عاد الى الناصرية مره اخره وافتتح مكتبه لبيع الكتب والصحف ، في مطلع العشرينيات انتمى الى الحزب الوطني العراقي ، آمن فهد بالنظرية الماركسية التي وجده فيها السلاح لمقاومة الظلم والاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية . أسس فهد اولى خلايا الشيوعية في الناصرية و البصرة عام ١٩٢٩ وضمت العمال والفلاحين وقاد فهد الاضراب العام في الناصرية عام ١٩٣١ الذي قتله في صديقه ورفيقه حسن عياش وفي مساء يوم ١٣ كانون اول ١٩٣٢ اصدر فهد من الناصرية اول بيان يحمل شعار مطرقة والمنجل وعبارة يا عمال العالم اتحدوا . وفي ٣ شباط ١٩٣٣ اعتقل في الناصرية وكان اول عراقي يدافع عن الشيوعية ويعترف بانه الشيوعي امام المحاكم العراقية . صدر عليه حكم بإلاعدام ونفذ بتاريخ ١٤ شباط ١٩٤٦ وبإعدامه اصبح فهد اول سياسي يعدم في العراق . لمزيد : ينظر الموسوعة الحرة wiki pedia.org

(٥) وزارة الداخلية ، شعبة المخابرات السرية ، كتاب متصرفية لواء المنتفك السري ، المرقم ١٠٥ في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٣ ، المرسل الى وزارة الداخلية ، بعنوان (يوسف سلمان يوسف المروج للشيوعية) .

(٦) المجرة : هي المنطقة العشائرية التي تقع الى الجانب الغربي لنهر الفرات بين سوق الشيوخ وكرمة بني سعيد وتضم عشائر حجام وعشائر ال حسن وسميت بذلك الاسم نسبة لكثرة السفن الشراعية القادمة من البصرة والمارة بنهر الفرات وهي محملة بالبضائع وناقلة الى ميناء البصرة بضائع عشائر الناصرية ، عن ذلك ينظر : عبد الكريم محمد علي ، تاريخ مديمة سوق الشيوخ ، مكتبة الشطري ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٩١ .

(٧) مقابلة شخصية مع الاستاذ شامل البلط (احد ابناء سوق الشيوخ) واحد ابرز اعضاء الحزب الشيوعي في مرحلة السبعينات والثمانيات ، بتاريخ ١٦ تشرين الثاني عام ٢٠١٥ .

(٨) مسلم عوض مهلهل ا داود ، المصدر السابق ، ص ٢١ – ٢٢ .

(٩) وزارة الداخلية ، كتاب متصرفية لواء المنتفك السري ، المرقم ٢٠١ في ٨ / اذار / ١٩٣٤ ، المرسل الى وزارة الداخلية (شعبة الشؤون المالية) بعنوان جباية الضرائب للسنة المالية ١٩٣٣ .

(١٠) عبد العال وحيد عبود العيساوي ، لواء المنتفك (١٩١٤ – ١٩٢١) دراسة في احواله الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ١٩٩٩ ، ص ١٠١ .

(١١) نهر الدكسنية : نهر امر بإنجازه الميجر ديكسون الذي شغل منصب معاون الحاكم السياسي في سوق الشيوخ للمدة من (١/ ايلول / ١٩١٦ حتى ١/شباط/ ١٩١٧) لذلك اخذ النهر تسمية من اسم ديكسون وموقع النهر يمتد من شمال المدينة من نهر الفرات باتجاه محطة القطار والان هو شارع البصرة في وسط سوق الشيوخ ، عن ذلك ينظر : عبد الكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(١٢) في عام ١٩١٨ قررت الإدارة البريطانية شق نهر الحفار من اجل فتح قناة صالحة للنقل النهري تصل البصرة بالناصرية وقد بلغ طول هذا القناة ضمن الرقعة الجغرافية التابعة لكرمة بني سعيد ١٠ اميال وعرضها ١٧٠ قدم وعمقها ١٠ قدم وربطت هذا القناة بنهر كرمة بني سعيد مما جعل زراعة الرز بهذه المنطقة غير ممكن اذ ستجري معظم مياه النهر نحو الأهوار مما يؤدي الى تجفيف البساتين وحقول زراعة الرز. للمزيد ينظر : علي محمد جاسم الحسناوي ، تاريخ ناحية بني سعيد (1869_1980) دراسة وثائقية في احوالها الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية ، الرافد للمطبوعات ، بغداد ٢٠١٧ ، ص ٧١

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .

(١٤) ماريو فاروق سلوغت ، بيتر سلوغت ، من الثورة الى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨ ، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل ، كولون ، المانيا ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٦٢ .

(١٦) مجلة التضامن العدد ٣٠٢ بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، تحقيق صحفي بعنوان احاديث مع الدكتور علي الوردي ، ص ١٣ .

(١٧) ماريو فاروق سلوغت ، بيتر سلوغت ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) هنري أ. فوستر ، تكوين العراق الحديث ، نقله الى العربية عبد المسيح جويدة ، مطبعة الشعب ، بغداد، ١٩٣٨ ، ص ٤٠٨ .

(٢٠) من الجدير بالذكر ان معظم ملاك الاراضي في جنوب العراق لا يعيشون في اراضيهم وانما في مراكز المدن كبغداد والبصرة وهم لا يتحملون تجاه فلاحيهم اية مسؤولية اجتماعية واقتصادية سوى انهم يعينون من ينوب عنهم لجباية الاموال من الفلاحين ؛ عن ذلك ينظر : سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٤٥ – ١٩٥٨) ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ .

(٢١) عامر حسن فياض ، جذور الفكر الاشتراكي في العراق ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٥ ؛ سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ص ٢٩ – ٣٠ .

(٢٢) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي التسلسل ١٤١٠ / ٣١١ ، تقارير وزارة المالية ، تقرير الوزارة في ١٤ تشرين الاول عام ١٩٣٢ ، بعنوان بيع الاراضي الزراعية وثيقة رقم ٢٦ ، ص ٩٧ .

(٢٣) هو السيد عبد المهدي بن حسن بن ناصر ، ولد في قضاء الشطرة عام ١٨٩٠ م وينتهي نسبه الى الامام زين العابدين علي بن الحسين بن الامام علي بن ابي طالب عليهم السلام ، انتقل عام ١٩١٢ الى منطقة (ابو هاون) بين النصر والرفاعي ، واهتم والده بتعليمه على يد معلمين متخصصين باللغة والدين والحساب ، دخل عالم السياسة حينما انتخب نائبا عن المنتفك في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ؛ كما انتخب نائبا عن المنتفك في المجلس النيابي في الاعوام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٣٥ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ ، وفي عام ١٩٤٨ انتخب نائبا اول لرئيس مجلس الاعيان وجدد انتخابه عام ١٩٤٨ حتى استقال عام ١٩٤٩ ، واعيد تعيينه عام ١٩٥٨ ؛ تقلد العديد من المناصب الوزارية ، اذ اصبح وزيرا للمعارف عام ١٩٢٦ ، واستقال عام ١٩٢٧ ، احتجاجا على نشر كتاب (الدولة الاموية) للمدرس السوري انيس النصولي ، كما اصبح وزيرا للاقتصاد عام ١٩٤١ ، ووزيراً للمواصلات والاشغال عام ١٩٤٢ ، اعتزل الحياة السياسية بعد عام ١٩٥٨ ، توفي عام ١٩٧١ في بغداد ، عن ذلك ينظر : علي ناصر حسين ، شيوخ المنتفق ، دار الحكمة ، لندن، ٢٠١٠ م ، ص ١٠٢ .

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٢٥) الذكرى الخالدة لفقيد الاسلام السيد ميرزا عناية الله جمال الدين ، المطبعة العلمية ، النجف ، ١٣٧٢ هـ ، ص ٣٨ – ٣٩ .

(٢٦) ان مشروع الغراف الذي يقع على نهر الغراف في مدينة الكوت كان مثاراً لجدلٍ طويل منذ عام ١٩٢٧، سواء داخل أروقة مجلسي العيان والنواب او داخل الحكومة نفسها ، وقد اختلفت الآراء في أهمية المشروع فمنهم قال انه ليس بأهمية مشروع الحبانيه ، في حين وجد الملك فيصل الاول فيه أهمية عليا اذا قال فيه لا مشروع قبل مشروع الغراف ، اذا يؤمن المشروح في حال إنجازا مياه لزراعة مساحه تقدر بأكثر متن ٨٥٠ الف متر مربع ، وان عدم اكماله سيعرض اكثر من ٢٥٠ الف نسمة للفقر والمجاعة ، في حين لن يحصل مشروع الحبانيه من الأهمية اقتصادية والاجتماعية ماتضمنه مشروع الغراف ، الا ان حكومة جميل المدفعي الأولى سعت الى انجاز مشروع الحبانية بحجة ضروراته الدفاعية والأمنية ، للمزيد ينظر : خالد خلف داخل الوزارة المدفعية الأولى ومشكلة نهر الغراف ، جريدة المدى ، العدد ١٨٣٠ في ٤ تموز ٢٠١٠

(٢٧) أبرز الشخصيات التي سيطرت على المشهد السياسي في هذا المدى وكان نفوذهم مؤثرا على مجلسين العيان والنواب وسياساتهم ذات ابعاد طائفية ومناطقية هم كل من ياسين الهاشمي ، رشيد عالي الكيلاني ، جعفر العسكري، جميل المدفعي ، حكمت سليمان ، ناجي شوكت ، عن ذلك ينظر : حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤_١٩٩٠) ، دار الحياة للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص ٣٢٩

(٢٨) المصدر نفسه،ص ٢٦٠

(٢٩) عبد الكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

(٣٠) عن النشاط الشيوعي في سوق الشيوخ والناصرية في هذه المرحلة ينظر : وزارة الداخلية شعبة المخابرات السرية ، كتاب متصرفية لواء المنتفك السري ، قلم التحريرات ، المرقم ١١١ في ٥ / نيسان / ١٩٣٣ ، المرسل الى وزارة الداخلية ، بعنوان اشتراك الطلاب بتوزيع المناشير الشيوعية ؛ المصدر نفسه ، كتاب لواء المنتفك السري، المرقم ٢٤ في ٢١ شباط ١٩٣٣ ، المرسل الى وزارة الداخلية ، بعنوان العامل الشيوعي ؛ المصدر نفسه ، كتاب ادارة متصرفية لواء المنتفك السري قلم التحريرات المرقم ٨٩ في ٢٠ اذار ١٩٣٣ ، المرسل الى وزارة الداخلية بعنوان تقرير حول سير تحقيق الموقوفين بتهمة المنشورات وتطوراتها .

(٣١) هي السنة التي أخذت فيها الازمة الاقتصادية مأخذها على الناس اذ شح فيها الغذاء بشكل كبير وحول ذلك يشير الشيخ ثامر ال حمودة شيخ عشائر ال حسن ان هذه السنة (اي لوعة) كانت اشد وطأة على اهالي الغراف النازحين صوب عشائر المجرة ، وكان اهالي المجرة قد استقبلوا اخوانهم عشائر الغراف بحفاوة وكرم وبذلوا في تخفيف حدة الازمة معظم مدخراتهم العينية من تمور وحبوب ، عن ذلك ينظر : الذكرى الخالدة ، المصدر السابق، ص ٣٨ ، ومن جانب آخر يذكر الشيخ صادق مطوس الحاج شهد شيخ عشائر الغريافية ان قدوم اخواننا من عشائر الغراف الى مناطقنا في المجرة قد زاد كثيرا من قوة العلاقة الاخوية والتلاحم ، لا سيما بعد ان تشابكت وشائج القرابة بالمصاهرة والاقتران بين عشائرنا وعشائر الغراف فقد اصبحت صلة القرابة متكاملة ومتماسكة مع

عشائر السادة الغوالب وعشائر آل زيرج وعشائر مياح وعشائر بني ركاب ، فضلا عن ذلك فقد استقرت معظم تلك العشائر في المنطقة رغم تحسن أحوال مناطق الغراف لاسيما بعد حصول ابناءها على أراض واسعة لزراعتها والعمل فيها وفي ذات السياق يشير الشيخ ايضا ان قسم من رجال تلك العشائر الذين رغبوا بالعودة إلى اراضيهم في الغراف قرروا أن يوثقوا شكرهم وامتنانهم لشيخ الغريافية آنذاك المرحوم الحاج شهد العيسى لحسن ضيافته ومساعداته الكثيرة لهم فقاموا بحفر نهرٍ كبيرٍ لتوسيع المناطق الزراعية وليبقى أثر واضح على عمق المودة والمحبة بين عشائر المنتفك وقد اسموه بنهر (لوعة) ولا يزال هذا النهر موجود لحد الآن في منطقة الكرماشية ضمن آراضي الصالح في جنوب سوق الشيوخ ، مقابلة شخصية مع الشيخ صادق مطوس الحاج شهد العيسى شيخ عشائر الغريافية بتاريخ ٤ / اب / ٢٠١٦ .

(٣٢) شيماء طالب عبد الله المكصوصي ، المنتفك ، دراسة تاريخية سياسية (١٩٢١ – ١٩٣٢) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٣٣) مسلم عوض مهلهل ال داود ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٣٤) هو عالم دين شيعي ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٨٧٦ ، ينحدر من عائلة علمية عريقة شاركت مشاركة فعالة في صنع تاريخ النجف العلمي ، إذ يعود نسبه إلى الصحابي الجليل مالك الأشتر النخعي ، وترجع تسمية العائلة بال كاشف الغطاء الى جده الشيخ جعفر الكبير صاحب كتاب كشف الغطاء ، كان الشيخ محمد حسين معروف بشجاعته وجرأته العلمية ، شارك في المجالات السياسية حينما تصدى للقوات البريطانية في حصار الكوت ، كما كان كثير النقد للسياسة البريطانية والامريكية في المنطقة خصوصا اتجاه الصراع العربي – الاسرائيلي والدعم الغربي لإسرائيل وعدوانها المستمر على العرب ، ومن ابرز مؤلفاته العلمية كتابه الشهير (اصل الشيعة واصولها) ، توفي في مدينة النجف عام ١٩٥٣، للمزيد يُنظر : wiki pedia.org .

(٣٥) هو الميثاق الذي وقعه معظم شيوخ عشائر الجنوب والفرات الأوسط وتحالفوا على تنفيذ فقراته بمرقد العباس ابن علي (عليهم السلام) ورعته وباركته مرجعية الشيخ كاشف الغطاء ، ونص على الوقوف بوجه الظلم الذي تمارسه الحكومات المتعاقبة بحق أبناء الوسط والجنوب ، للمزيد ينظر : عبدالكريم محمد علي ، المصدر السابق ص ٩٧ –٩٨

(٣٦)المصدر نفسه ، ص ٩٧ .

(٣٧) علي محمد جاسم الحسناوي ، المصدر السابق ،ص١٨١

(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٩٧ – ٩٨ .

(٣٩) عبدالكريم محمد علي ، المصدر السابق ، ص٩٩

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٩٩

(٤١) علي محمد جاسم الحسناوي ، المصدر السابق ، ص. ١٨٧

(٤٢) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ، ج٤،ط١، مطبعة العرفان ،صيدا،٥٥٩١،ص. ١٢٤

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(٤٤) ولد رشيد عالي الكيلاني في عام ١٨٩٢ في مدينة بعقوبة ، درس الحقوق وعمل في المحاماة عين اثناء الحرب العالمية الاولى كوكيل لمديرية الاوقاف الدينية في بغداد ، تسلم وزارة العدل في حكومة عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢٤ ، اهتم بدعمه لألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ، وشارك في احداث مايس عام ١٩٤١ في العراق ، إلتجأ الى السعودية عقب فشل الحركة وعودة الاحتلال البريطاني مجددا الى العراق ، للمزيد يُنظر: قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (١٨٩٢ – ١٩٦٥) ، دار الحوراء للطباعة، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ – ٢٢ .

(٤٥) نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي ، دار آفاق عربية، بغداد ، د . ت ، ص ١٢٥ .

(٤٦) دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفه رقم ٨٩٠٧ / ٣٢٠٥٠ ، كتاب وزارة الداخلية السري ، المرقم م . خ / ١٧٥٠ في ٤/ حزيران / ١٩٣٥ الموجه الى متصرفية لواء المنتفك ، عنوان الاجراءات التحقيقية والجزائية ضد المتسببين في التمرد العشائري في سوق الشيوخ ، وثيقة رقم ٨ ، ص٤٢ .

(٤٧) عبدالرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ج ، ط ١ ، مطبعة العرفان صيدا ،٩٥٥ ، ص ١٢٤–١٢٥ .